

الأفعال القلبية وظاهرة التعليق بين القدامى والمحدثين

عبد الحميد مصطفى السيد*

ملخص

يُعالج هذا البحث ظاهرة التعليق في الأفعال القلبية؛ بغية الوقوف على أحكامها وضوابطها وبنيتها التركيبية والدالية وما تفرزه من ظواهر. وقد رصّد البحث ما أورده النحاة في الظاهرة، وما أصلوه من أحكام، ثمّ استقرأها في الأسلوب القرآني، ووقف على معالجات المحدثين لها، فحاورها وبيّن ما لها وما عليها من مأخذ.

وانتهى البحث، بعد كل ذلك، إلى نتائج أهمها أنه: أبان حقيقة الظاهرة وظواهرها، بنية ودلالة، وعضد كثيراً من مقولات النحاة التي جاءت مُسجّمة ومتوافقة مع واقع الاستعمال اللغوي، ممثلاً ذلك في الأسلوب القرآني وأنماطه التي استشهد بها للبحث، كما أنه أبان، أيضاً، أن مقارنة المحدثين للظاهرة، كانت في جانب منها، بسبب تبنيهم أنظاراً تختلف، في منطلقاتها ومنهجها الداخلي، عن منطلقات النحو العربي ومنهجه، وفي جانب آخر كانت لا تُعدّو أن تكون استبدالاً لمصطلح بمصطلح ليس غير، وهذا يدل على أن أي تطوير للعربية يجب أن ينطلق من الانتفاع بمعطيات القدامى لا أن ينسلخ منها.

وتكثر في الجمل الاسمية، مثل: النواسخ، وقد تظهر مثل هذه المقيدات في الجمل الفعلية كأدوات الشرط. ومن النواسخ "باب ظن وأخواتها" وهي أفعال تدخل على الجملة الاسمية، وهي قسمان: أفعال تصيير، وأفعال قلوب، كما سيأتي.

ويدرس هذا البحث ظاهرة التعليق باعتبارها سمة من السمات التي تختصُّ بها الأفعال القلبية؛ بغية الوصول إلى وصف يُعنى بالظاهرة وبنيتها التركيبية والدالية، وما تفرزه من ظواهر مختلفة. والمنظور الذي أشكله مُطلقاً أصدر عنه في هذه المعالجة يأتلف من:

- المعطيات والظواهر التي أوردها النحاة في ظاهرة التعليق، وبخاصة أنماطها التركيبية ودلالات هذه الأنماط، وقواعد إسناد الحالات الإعرابية للمكونات...
- شواهد الظاهرة في الاستعمال القرآني، وتحليلات المعربين والمفسرين لهذه الشواهد؛ وذلك لتبين مدى انسجام ضوابط هذه الظاهرة وأحكامها مع هذا الاستعمال؛ لأنّ النحاة أقاموا الظاهرة - في الأغلب - على أمثلة شكّلت نماذج تركيبية تجريدية، تتبني عليها أدوات الاستعمال وتجلياته في الواقع اللغوي.
- معالجات المحدثين للظاهرة وما أبدوه من ملاحظات ومقترحات من خلال ما تبناوا من أنظار حديثة.

المقدمة

وضع النحاة، وهم يدرسون الأبواب النحوية، أصولاً مُجرّدة لبنية الجملة أقاموه على علاقة الإسناد، التي تتضمّن المُسند والمسند إليه، وقد تتضمّن، زيادةً على هذين الركنين الرئيسين، عناصر إضافية تُكوّن علاقات نحوية جديدة تُمدّ في بناء الجملة من خلال معانٍ وظيفية مخصصة.

وهذه العناصر الإضافية بمثابة المقيدات التي تُقيّد علاقة الإسناد، وتُقيّد، بالتالي، الحكم المستفاد منها. وتتوّج المقيدات، في العربية، وتتّشكل في صور شتى تتمثل في وظائف نحوية مختلفة، وقد صنفها النحاة وفقاً لضابطين مختلفين: من حيث طبيعة العمل، ومن حيث العلاقة التي تربطها بالنواة الإسنادية. أمّا من حيث الأوّل^(١) فهي:

- مقيدات معمولة: وهذه تُمدّ في بنية الجملة من اليسار، وتكثر في الجمل الفعلية؛ فترتبط بالفعل بعلاقات نحوية متباينة تُعبّر عن معانٍ مخصصة، نحو: المفعولات الخمسة، والحال، والتمييز...
- مقيدات عاملة: وهذه تُمدّ في بنية الجملة من اليمين،

* قسم اللغة العربية وآدابها، كلية العلوم والآداب، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن. تاريخ استلام البحث ٢٩/٧/٢٠٠٢، وتاريخ قبوله ٣٠/٣/٢٠٠٣.

ذكرت ظننت ونحوه، لتجعل خبر المفعول الأول يقيناً أو شكاً، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تقيم عليه في اليقين".

وعلى هذا فالاعتماد، بهذه الأفعال، على المفعول الثاني؛ فإذا قلت: علمت زيدا منطلقاً، وإنما وقّع علمك بانطلاقه إذ كنت عالماً بـ "زيد" من قبل، "فالمخاطب والمخاطب في المفعول الأول سواء" (٧).

ويقسم الرضي الأستراباذي (٦٨٦هـ) الجمل التي تدخل عليها الأفعال إلى قسمين: الواقعة بعد القول، وهي التي يكون المقصود منها حكاية لفظها، والثانية: هي "التي يكون المقصود منها معناها دون لفظها، ولا بُد أن يعمل الفعل الداخل عليها في جزأها؛ لتعلق معناه بمضمونها" (٨).

وهذه الأفعال بهذه المعاني الدالة عليها تتصّب مفعولين، وقد يتوجّه بعض هذه الأفعال إلى معانٍ أخرى، فلا تقتصر على مفعولين؛ يقول سيبويه (٩): "وإن قلت "رأيت"، فأردت رؤية العين، أو "وجدت" فأردت وجدان الضالّة، فهو بمنزلة "ضربت"، ولكنك إنما تريد بوجدت علمت، وبرأيت ذلك أيضاً؛ ألا ترى أنه يجوز للأعمى أن يقول: رأيت زيدا الصالح... وتقول: ظننت به، جعلته موضع ظنك، كما قلت: نزلت به ونزلت عليه؟"

وتختص الأفعال القلبية المتصرفة بأحكام تتفرد بها، حصرها النحاة في أربعة أحكام (١٠)، منها التعليق، وهو ما يعنينا هنا.

حدّ التعليق

التعليق، كما حدّه الرضي (١١): "مأخوذ من قولهم: امرأة معلقة، أي مفقودة الزوج، تكون كالشيء المعلق، لا مع الزوج لفقدانه، ولا بلا زواج؛ لتجوزها وجوده، فلا تقدر على التزوج، فالعامل المعلق ممنوع من العمل لفظاً عامل معنى وتقديراً؛ لأن معنى "علمت لزيد قائم": علمت قيام زيد، كما كان كذا عند انتصاب الجزأين".

ويفرق ابن يعيش (٦٤٣هـ) بينه وبين الإلغاء بأنّ التعليق ضرب من الإلغاء، إلا أن الإلغاء "إبطال عمل العامل لفظاً وتقديراً، والتعليق إبطال عمله لفظاً لا تقديراً" (١٢).

فالتعليق، إذن، إبطال العمل لفظاً لا محلاً، وعلله النحاة بوجود لفظ له الصدارة يلي الناسخ، كأدوات الاستفهام والنفي ولام الابتداء، كما سنبينها تالياً، فيفصل بينه وبين المفعولين أو أحدهما، ويحول بينه وبين العمل الظاهر، ويسمى النحاة هذا اللفظ "المانع".

وهذه الألفاظ التي لها الصدارة ذات خصوصية دلالية، من

وقد نحا البحث في عرض هذه المؤلفات منحيّ وصفيّاً تقريرياً ناقداً، وفق منهج مُتبع: يستكثّر الأنظار ويحاورها، ويقدم المثال والشاهد، وينتفع بالأنظار الحديثة في توجيه البحث إلى غايته المنشودة.

الأفعال القلبية

ومن النواسخ، كما ذكرنا، "باب ظنّ وأخواتها"، وهي أفعال تدخل، في الغالب (١٣)، على المبتدأ والخبر، وقد قسمها النحاة إلى:

- أفعال تصبير: تدل على انتقال الشيء من حاله القائمة إلى أخرى تغايرها، ومن هذه الأفعال: صير، اتخذ، اتخذ، ترك، ردّ، وهب...

- وأفعال قلوب: وهي الأفعال التي معانيها قائمة في القلب متصلة به، بمعنى أنها أفعال "غير مؤثرة، ولا واصلة منك إلى غيرك، وإنما هي أمور في النفس" (١٤) وقريب من هذا ما يُعرف في علم اللغة الحديث الفعل الستوني "Stative Verb" وهو الفعل الذي يدل على سكون أو استقرار، لا على حركة أو نشاط أو انتقال (١٥).

والأفعال القلبية، بعامّة، تنقسم، من حيث اللزوم والتعدّي، إلى:

- لازم، نحو: فرح، فكر، تفكر، حزن...
- متعد إلى واحد، نحو: كره، خاف، أحب، نسي.
- متعد إلى اثنين، نحو: ظن، حسب، علم، رأى...
- متعد إلى ثلاثة، نحو: أعلم، أرى، أنبأ...
وقسم النحاة المتعدّي إلى اثنين إلى قسمين (١٦):

- أفعال العلم واليقين، ويشتهر منها: علم، رأى، وجد، درى، ألقى، جعل، تعلم (بمعنى: أعلم، وهو فعل جامد).

- أفعال الرّجحان، ويشتهر منها: ظن، حسب، زعم، خال، عدّ، حجا، جعل، هب (بمعنى: ظن، وهو فعل جامد أيضاً).

وبالرغم من اعتبار منصوبي أفعال العلم والرّجحان مفعولين؛ هما عمدتان لا فضلتان؛ لأن أصلهما المبتدأ والخبر، والمفعول الثاني هو الذي تتم به الفائدة الأساسية، كما كان في المبتدأ والخبر، الفائدة في الخبر لا في المبتدأ؛ يقول سيبويه (١٧): "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعلاً إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر؛ وذلك قولك: حسب عبد الله زيدا بكراً... وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقرّ عندك من حال المفعول الأول، يقيناً كان أو شكاً، وذكرت الأول لتعلم الذي تُصيف إليه ما استقرّ له عندك من هو؟ فإنما

التي يجوز ألا تعمل خاصة، وهي ما كان من العلم والشك^(٢٠) وجعل الرضي التعليق في هذه الأصناف من الأفعال^(٢١):

- بعد كل فعل شك لا ترجيح لأحد الجانبين على الآخر؛ نحو: نسي، تردد...
- بعد كل فعل يفيد العلم؛ نحو: علم، تبين، درى...
- بعد كل فعل يُطلب به العلم؛ نحو: فكر، تفكر، امتحن، سأل، استفهم...
- جميع أفعال الحواس الخمس، نحو: لمس، أبصر، نظر، استمع، شم، ذاق.

وجوز يونس (١٨٢هـ) تعليق جميع الأفعال^(٢١)، نحو: ضربت أيهم في الدار. ومنع قوم التعليق في باب (أعلم) و(أرى) الناصبة لثلاثة مفاعيل، عن المفعولين: الثاني والثالث، والصواب جوازه لورود السماع؛ كقول الشاعر^(٢٢):

حَدَارٍ قَدْ نُبِئْتُ بِكَ لِذِي
سَجَزَى بِمَا تَسْعَى فَتَسْعُدُ أَوْ تَشْقَى
فقد علق "تبا" عن المفعول الثاني والثالث، وقد جاء معلقاً عن الثاني والثالث في الاستعمال القرآني، كما سنبينه تالياً.

الاستفهام الواقع في التعليق

يعد الاستفهام أهم شيء تحدث عنه النحاة في ظاهرة التعليق، من حيث أنماطه ومعناه. أما أنماطه فقد عرضوا لصور مختلفة فصلها من خلال التراكيب التالية:

(١) الاستفهام بالحرف

- علمت أعلني مسافراً أم مقيماً؟
- علمت هل زيد قام أو عمرو؟

(٢) الاستفهام بالاسم مضافاً أو مجرداً من الإضافة

- سنعلم أي الرأيين أفضل؟ (أي: مبتدأ، وهو مضاف).
- دريت متى السفر؟ (متى: خير مقدم وجوباً).
- علمت أي كتاب تقرأ؟ (أي: مفعول به مقدم وجوباً، وهو مضاف، والفعل المعلق دخل على الجملة الفعلية تقرأ).

(٣) الاستفهام بالاسم مضافاً إليه

- علمت أبو من صالح؟ (أبو: مبتدأ مضاف، خبره صالح، و(من) الاستفهامية مضاف إليه).
- دريت صباح أي يوم السقر؟ (صباح: ظرف مضاف إلى (أي)، وشبه الجملة خير مقدم وجوباً).

وقد تضافرت نصوص النحويين على أن الاستفهام الواقع في التعليق لا يبقى على معناه، وهو الاستعلام، بل يتول معناه إلى الخبر؛ فقولك: علمت أزيد في الدار أم عمرو. معناه: علمت أحدهما في الدار، وليس معناه أنه صدر منك علم، ثم استعلمت المخاطب عن تعيين من في الدار، من زيد وعمرو.

التوكيد والنفي والاستفهام، والفعل المعلق له دلالة معينة أيضاً كما بينا؛ ولا يمكنه أن يتسلط أو يتوجه إلى ما بعد هذه الألفاظ مباشرة؛ للزوم "وقوعها في صدر الجمل وضعاً، فأبقيت الجمل التي دخلتها على الصورة الجمليّة، رعاية لأصل هذه الحروف"^(١٣) ولأنها، أي ألفاظ الصدارة، تدل "على نوع الكلام، والحكمة تقتضي تقديم ما يدل على نوع من أنواع الكلام ليعلمه السامع من أول الأمر، وينتفي عنه التحير الذي يحصل له لو قدّم غيره"^(١٤) لكن تبقى العلاقة، بين الفعل المعلق وبين جزأيه اللذين حُجز عنهما أو عن أحدهما، موجودة في المعنى؛ لاقتضاء معنى الفعل الارتباط بهما؛ وعلى هذا فبنية الجملة "علمت لزيد قائم" تكون على النحو التالي:

علمت	إِ	زيد قائم
عامل يطلب	مانع له الصدارة في	معمولا العامل وقد
المعمول من جهة	جملته له دلالة	علق عنهما العامل
دلالية مخصوصة	مخصوصة أيضاً	لفظاً لا معنى

وهذا شبيه بمنطق المقدار الرياضي: س (ص+ع)، فإن زال القوسان نتج: س ص + ص ع، كما إن إزالة لام الابتداء ينتج عنه: علمت زيدا قائماً.

وقد أطلق بعض المحدثين على التركيب الذي في بداية أداة لها الصدارة المركب المصدرى أو المتمم "Complementizer Phrase"، وهذا المركب "لا يعمل الفعل الذي قبله في الجملة التي داخله"^(١٥) وهذا مسبوق بقول النحاة: إن أسماء الشرط والاستفهام وغيرها، مما له الصدارة لا يعمل ما قبلها فيما بعدها.

أما الموانع أو المعلقات فأشهرها الألفاظ التالية التي لها الصدارة:

لام الابتداء، ولام القسم^(١٦)، وحروف النفي: ما، إن، لا، وأدوات الاستفهام: الهمزة، هل، ما، كيف، متى...، وأدوات الشرط، وأدوات أخرى من نحو: (كم) الخبرية، وإن وأخواتها^(١٧). وسنعرض، بعد، شواهد قرآنية تزيد هذه المعلقات وضوحاً.

ما يُعلق من الأفعال

اختلف النحاة فيما يُعلق من الأفعال؛ فذهب جمهورهم إلى أنه جائز في كل فعل قلبي^(١٨)، وقال المبرد (٢٨٥هـ)^(١٩): "ألا ترى أنه لا يدخل على الاستفهام من الأفعال إلا ما يجوز أن يُلغى؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله... وهذه الأفعال هي

الجُملة المَعْلَقة

كما عرض النحاة لبنية التراكيب في ظاهرة التعليق ودلالاتها؛ فتناولوا^(٢٨): دلالة الفعل وما يقتضيه من معمولات، ولزومه وتعديته، وضوابط إسناد الحالات الإعرابية لمكونات الجملة "Case Assignment Rules" بمقتضى وظيفتها التركيبية أو الدلالية، أو التداولية أحياناً، واعتبروا الجملة بعد الفعل المعلق في موضع نصب إن كان الفعل متعدياً، أما إن كان لازماً فهي منصوبة بنزع الخافض أو بتضمين الفعل معنى فعل متعدي، وأمثلة ذلك:

(١) شككت أزيد في الدار أم عمرو؟

الفعل "شكك" يفيد معنى الشك، وهو لازم وضعاً، والجملة المعلقة: أزيد...، في موضع نصب بنزع الخافض، والمعنى: شككت في هذا الأمر.

(٢) علمتُ زيداً أبو من هو؟

الفعل "علم" يفيد صريح العلم والمعرفة، متعدي إلى اثنين: (زيداً) مفعوله الأول، والجملة المعلقة في موضع المفعول الثاني.

(٣) فكّرتُ هل زيدٌ في الدار؟

الفعل "فكّر" متضمّن معنى العلم، وهو مشبه للفعل القلبي في معناه، من حيث إنه يُطلب به العلم، وهو لازم وضعاً؛ فالجملة المعلقة في موضع المفعول^(٢٩) لتضمن "فكّر" معنى "تعرف" والمعنى: تعرّفتُ هذا الأمر بالتفكير فيه؛ لأن الاستفهام في باب التعليق لا يُراد به معناه كما سبق، ونظيره قولك:

- انظر إليه: أأأنتم أم قاعد؟

أي تعرّف هذا الحكم بالنظر إليه.

وأما إذا قلت:

- امتحنتُ زيداً هل هو كريم؟

فالفعل "امتنح" متضمّن معنى العلم، متعدي وضعاً، وقد استوفى مفعوله، والجملة المعلقة في موضع المفعول الثاني^(٣٠) لتضمنه معنى "تعرف" والمعنى "تعرفّتُ كرمه بامتحانه".

ونظير ما جاء في "امتنح" قولك:

- عرّفتُ زيداً أبو من هو؟

إلا أنه يجوز، هنا أن تكون الجملة المعلقة "أبو من هو؟" بدل اشمال من "زيداً"^(٣١)، وقد تكون الجملة خالصة في البداية؛ كقولك:

ويُعَلّل الرضي ذلك بأن "علمتُ" تفيد أن قائل هذا الكلام عارفٌ بنسبة أحدهما في الدار، بسبب أن العلم في التعليق واقعٌ على مضمون الجملة، فلو كان الاستفهام بالهمزة لاستفهام المتكلم لكان دالاً على أنه لا يعرف وجود أحدهما في الدار؛ لأن "أزيد في الدار أم عمرو؟" استفهام عن مشكوك فيه، ربما يعرفه الشاكُّ بأنه زيدٌ أو عمرو "فيكون المشكوك فيه، إذن، النسبة، وقد كان المعلوم هو تلك النسبة، وهو تناقض؛ فنقول (والكلام للرضي): أداة الاستفهام إذن لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم. والمعنى: عرفتُ المشكوك فيه الذي يُستفهم عنه... " (٢٢) وإنما لم يُصرّح المتكلم باسم من في الدار، في المثال السابق، ولم يقل: علمتُ زيداً في الدار؛ لأن المتكلم قد يكون له داع إلى إيهام الشيء على المخاطب مع معرفته بذلك المبهم، كما يكون له داع إلى التصريح به، كقوله تعالى: ﴿إنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين﴾ [سبأ، الآية ٢٤] ومثله كثير^(٢٤).

وجعل أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) هذه المسألة من المواضع التي جرت في لسان العرب مغلباً عليها أحكام اللفظ دون المعنى، قال^(٢٥): "ونظير ذلك (أي) في باب الاختصاص في نحو قولهم: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة" غلب عليها أكثر أحكام النداء وليس المعنى على النداء...".

ويتحدث النحويون في أسلوب: رأيت، رأيتك، وأرأيتكم... بمعنى: أخبرني، وهو منقول من "رأى" بمعنى: أبصر أو عرف أو علم، وقد يؤتى بعده بمنصوب يتلوه استفهام ظاهر أو مقدر، نحو:

- أرأيتك زيداً ما صنع؟

ومعناه: أبصرتُ زيداً وشاهدتُ حالة العجبية؟ أخبرني عنها، فلا يُستعمل إلا في الاستخبار عن حالة عجيبة لشيء؛ وعلى هذا فالأسلوب بدلالته هذه ليس من باب التعليق، والجملة المتضمنة معنى الاستفهام استئنافية وليست في موضع المفعول الثاني؛ لأنها مستأنفة لبيان الحال المستخبر عنها، وفي هذا الأسلوب تفصيل أكثر مما ذكرنا ليس هذا موضعه^(٢٦).

ويفرق الرضي بين الجملتين:

- علمتُ من قام

- علمتُ من قام؟

من حيث اختلافهما تركيباً ودلالة؛ فـ "من"، في الجملة الأولى، موصولة أو موصوفة، والمعنى: عرفتُ الذي قام، أي: عرفتُ ذاته بعد أن لم أعرفها، وفي الجملة الثانية: "من" استفهامية، والجملة بعدها معلقة، والمعنى: علمتُ أي شخص حصل منه القيام^(٢٧).

- عَرَّفْتَكَ الحال: أزيد في الدار أم عمرو؟

العطف على الجملة المعلقة

ولما كان أثر التعليق مقصوراً على ظاهر اللفظ دون محلها كان اختفاء النصب اختفاءً شكلياً محضاً؛ ولذا يصح في التوابع، كالعطف وغيره، مراعاة الناحية الشكلية الظاهرة أو مراعاة المحل؛ فيجوز على اعتبار المحل:

- علمتُ لزيدٍ قائمٌ وغير ذلك من أموره.

ينصب "غير" عطفاً على محل الجملة المعلقة "لزيدٍ قائمٌ"، التي محلها النصب^(٣٢). ويستشهد بعض النحويين ببيت كثير عزة^(٣٣) شاهداً على المسألة:

وما كنتُ أدري قبل عزة ما البكا

ولا موجعات القلب حتى تولت

حيث عطف "موجعات" على محل "ما البكا"، وفي البيت كلام آخر يحتمله نصب "موجعات" فلا يكون على هذه الاحتمالات شاهداً على المسألة.

وتظهر فائدة هذا العطف دلاليًا؛ فمعنى النصب غير معنى الرفع، فإن قلت:

- علمتُ لزيدٍ قائمٌ وبكراً قاعداً.

فَعَطَّفْتُ^(٣٤) "وبكراً قاعداً" على الجملة المعلقة، لم يكن المعطوف على تقدير اللام التي تفيد التوكيد؛ فكانت الجملة^(٣٥) غير مؤكدة، والتقدير: علمتُ بكراً قاعداً. وإن عطفت بالرفع فقلت:

- علمتُ لزيدٍ قائمٌ وبكراً قاعداً

كانت الجملة المعطوفة مؤكدة؛ والتقدير: علمتُ لبكراً قاعداً. وفي دلالة لام الابتداء على التوكيد يقول سيبويه^(٣٦): "فهذه اللام تمنع العمل... وإنما أدخلت عليه "علمتُ" لتؤكد وتجعله يقيناً قد علمته، ولا تحيل على علم غيرك".

وكذا لو قلت:

- علمتُ ما محمدٌ حاضرٌ وخالداً مسافراً

كانت جملة "خالداً مسافراً" مثبتة؛ لأن التقدير: علمتُ خالداً مسافراً، وإن قلته "خالداً مسافراً" كانت هذه الجملة المعطوفة منفية، لأن التقدير: وعلمتُ ما خالداً مسافراً.

فبان لنا بهذا العطف اختلاف المعطوف عن المعطوف عليه شكلاً ودلالةً؛ وبذا، أيضاً، يظهر فائدة القول بالعطف المحلي، خلافاً لمن دعا إلى طرحه من المحدثين، كما سنبيته بعد.

التعليق في الأسلوب القرآني

ولتبيين مدى انسجام ضوابط هذه الظاهرة وأحكامها مع

الواقع اللغوي وتجلياته استقرأنا الظاهرة في الأسلوب القرآني وما سجله المفسرون والمعرّبون في تحليلها:

* ما جاء معلقاً من أفعال الرُّجحان واليقين في القرآن الكريم: ظنٌ، وعلمٌ، ورأى، ودَرَى، وشواهد ذلك:

- «وتظنون إن لبثتم إلا قليلاً» [الإسراء، الآية ٥٢]

- «ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق» [البقرة، الآية ١٠٢].

- «ألم تر إلى ربك كيف مد الظل» [الفرقان، الآية ٤٥].

- «وإن أدري أقرب أم بعيد ما توعدون» [الأنبياء، الآية ١٠٩].

* أما الأفعال التي تَضَمَّنَت معنى العلم لا صريحة فقد جاء معلقاً منها الأفعال^(٣٧): أَدْنَى، يَبْلُو، يَبَيِّنُ، رأى البصرية، سأل، يشعرون، تفكّر، استعنى، نظّر، وشواهداها:

- «قالوا أذنك ما منا من شهيد» [فصلت، الآية ٤٧].

قال الزمخشري: أعلمناك. وقال أبو حيان: (أذنك) معلق، لأنه بمعنى الإعلام وتعليق باب "أفعل" مسموع من كلام العرب^(٣٨).

قال أبو حيان^(٣٩): كثر التعليق في هذا الفعل، إجراء له مجرى العلم، وإن لم يكن مرادفاً له، لأن مدلوله الحقيقي هو الاختبار.

- «ادع لنا ربك يبين لنا ما هي» [البقرة، الآية ٦٨].

- «أرني كيف تحيي الموتى» [البقرة، الآية ٢٦٠].

قال أبو حيان^(٤٠): وتعلق العرب رأى البصرية، ومن كلامهم: "أما ترى أي برق ههنا".

- «يسئلونك ماذا أحل لهم» [المائدة، الآية ٤].

نصوا على أن فعل السؤال يعلق وإن لم يكن من أفعال القلوب؛ لأنه سبب للعلم، فكما يعلق العلم فكذا سببه^(٤١).

- «وما يشعرون أيان يبعثون» [النحل، الآية ٢].

- «أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة» [الأعراف، الآية ١٨٤].

التفكّر من أفعال القلوب، فيجوز تعليقه^(٤٢).

- «فاستفتهم أهم أشد خلقاً أم من خلقنا» [الصافات، الآية ١١].

- «فانظر كيف كان عاقبة الظالمين» [يونس، الآية ٣٩].

وجاز التعليق في (نظر) وإن لم يكن من أفعال القلوب؛ لأنها وصلة فعل القلب الذي هو العلم^(٤٣).

والفعلان: سأل، ونظر، أكثر هذه الأفعال المعلقة وروداً في القرآن الكريم.

* وعُلقَت (أرى)، و(نَبأ) من باب (أعلم) المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل خلافاً لمن منع ذلك من النحاة، وشواهد ذلك:

- « وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون » [الشعراء، الآية ٢٢٧].

* وجاءت الجملة المعلقة سادة مسدّ المفعولين في أفعال الرُجحان واليقين القلبية، وقد ذكرنا شواهد لها.

أما الأفعال التي تضمنت معنى العلم لا صريحه فَيَنْظُرُ: إن كان الفعل لازماً وضعاً، نحو الفعل "نظر" في قوله تعالى: - « انظر كيف فضلنا بعضهم على بعض » [الإسراء، الآية ٢١].

فالأصل فيه أن يتعدى بـ (إلى) ولكنه في التعليق يتعدى إلى مفعول على التحقيق كما ذكرنا قبل؛ قال أبو حيان^(٤٩): ما يتعدى بحرف الجر إذا عَلَّقَ صار يتعدى إلى مفعول، تقول: فكرت في أمر زيد، ثم تقول: فكرت هل يجيء زيد؟ فتكون "هل يجيء زيد" في موضع على المفعول بـ "فكرت".

وإن كان الفعل متعدياً وضِعاً ولم يستوفِ مفعوله فالجملة المعلقة في موضع المفعول، فإن استوفى مفعوله فالجملة المعلقة في موضع المفعول الزائد بسبب تضمين الفعل معنى العلم، كما ذكرنا سابقاً، وبذا قال المعربون إلاّ الزمخشري، قال في قوله تعالى:

- « ليلوكم أيكم أحسن عملاً » [الملك، الآية ٢].
فإن قلت: من أين تعلق قوله: (أيكم أحسن عملاً) بفعل البلوى؟ قلت: من حيث تضمّن معنى العلم، فكأنه قيل: ليعلمكم أيكم أحسن عملاً. وإذا قلت: علمته أزيد أحسن عملاً أم هو؟ كانت هذه الجملة واقعة موقع الثاني من مفعوليه... فإن قلت: أتسمي هذا تعليقا؟ قلت: لا، إنما التعليق أن توقع بعده ما يسدّ سدّ المفعولين جميعاً؛ كقولك: علمت أيهما عمرو؟...^(٥٠)

وهذا خلاف ما ذهب إليه المعربون؛ قال أبو حيان^(٥١): وأصحابنا (أي الأندلسيون) يُسمّون ما منعه الزمخشري تعليقا.

وهكذا نجد انسجام كثير من ضوابط الظاهرة مع واقع الاستعمال اللغوي من خلال الآيات الكريمة التي رصّدنا واستقرأنا؛ رغم أن النحاة قد أقاموا الظاهرة في الأغلب على أمثلة ليست من القرآن الكريم أو أشعار العرب وأقوالهم المأثورة، ولكن ذلك لا يُعدّ مطعناً يُوجب أن يقف منه الباحث "موقف المتسائل الشاك" كما فعل بعض المحدثين^(٥٢)؛ لأنّ هذه الأمثلة شكّلت نماذج تركيبية مجردة وافقت الواقع اللغوي وتجلياته.

وفي الاستعمال الجاري في العربية هذه الأيام نجد بعض أنماط الظاهرة، كما في عبارة بعض المحدثين:

- « أروني ماذا خلقوا من الأرض » [الأحقاف، الآية ٤].
- « هل أنبئكم على من تنزل الشياطين » [الشعراء، الآية ٢٢١].

(علي من) الجار والمجرور متعلق بالفعل (تنزل)، والفعل (نبأ) معلق؛ لأنه بمعنى: أعلمكم^(٤٤).

* أما الألفاظ المعلقة فجاء منها في القرآن الكريم^(٤٥):
- (إن) النافية: « وتظنون إن لبثتم إلا قليلاً » [الإسراء، الآية ٥٢].

- (ما) النافية: « لقد علمت ما هؤلاء ينطقون » [الأنبياء، الآية ٦٥].

- اللام في خبر (إن): والله يعلم إنهم لكاذبون» [التوبة، الآية ٤٢].

- (لعل)^(٤٦): « وإن أدري لعله فتنة لكم » [الأنبياء، الآية ١١١].

- الاستفهام: « ثم بعثناهم لنعلم أي الحزبين أحصى » [الكهف، الآية ١٢].

وجاء منه معلقاً: ما، من، ماذا، الهمزة، أي، أيان، أنى، كم، كيف، هل.

وجاءت (ما) و (من) محتملة لأن تكون اسماً موصولاً، أو اسم استفهام والفعل قبلها معلق، في مواضع كثيرة قال بها المعربون، ومنها قوله تعالى:

- « فسيعلمون من أضعف ناصراً وأقل عدداً » [الجن، الآية ٢٤].

قال أبو حيان^(٤٧): (من) اسم استفهام والفعل معلق، ويجوز أن تكون (من) اسماً موصولاً في موضع نصب، و(أضعف) خير مبتدأ محذوف.

- « فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين » [السجدة، الآية ١٧].

(ما) موصولة أو استفهامية^(٤٨).
وسبق أن بيّنا الفرق المعنوي بين هذين الاحتمالين.

* وجاء الاستفهام بأنماطه الثلاثة السابقة التي عرضنا لها، وشواهد:

- « ليلووني أشكر أم أكفر » [النمل، الآية ٤٠] "الاستفهام بالحرف".

- « يستلون أيان يوم الدين » [الذاريات، الآية ١٢] "الاستفهام بالاسم مجرداً من الإضافة إليه".

- « ثم انظر أنى يوفكون » [المائدة، الآية ٧٥].

- « وما أدراك ما هيه » [الفارعة، الآية ١٠].

- « سلهم أيهم بذلك زعيم » [القلم، الآية ٤٠] "الاستفهام بالاسم مضافاً".

- بأن (في أنفسهم) إما أن تكون معمولاً ليتفكروا على تقدير مضاف، أي في خلق أنفسهم، وإما أن تكون ظرفاً للتفكير؛ فيكون (في أنفسهم) تأكيداً لقوله (يتفكروا)، والمعنى على هذا: أو لم يتفكروا فيقولوا هذا القول: ما خلق الله...
- وإما أن تكون معلقة بحرف النفي (ما)، و(في أنفسهم) ظرف على سبيل التوكيد؛ لأن الفكر لا يكون إلا في النفس.

وتأمل، أيضاً، قوله تعالى:

- ﴿ ويوم يناديهم أين شركائي قالوا آذناك ما منا من شهيد وضل عنهم ما كانوا يدعون من قبل وظنوا ما لهم من محيص ﴾ [فصلت، الآية ٤٨].

والظاهر أنّ (ظنوا) معلقة، والجملة المنفية في موضع مفعوليّ "ظن"، والظن - هنا - بمعنى اليقين، والمعنى: وأيقنوا ما لهم من حيدة ورواغ من العذاب.

وقيل: تمّ الكلام عند قوله (وظنوا)، أي وترجّح عندهم أن قولهم (ما منا من شهيد) منجاة لهم أو أمر يموهون به، والجملة بعد ذلك مستأنفة، أي يكون لهم منجى أو موضع روغان^(٥٧).

ومثل هذا يقال في جملة (آذناك ما منا من شهيد): إنّ الفعل (آذناك) معلق، ومعناه الإعلام، أي: أعلمناك. وجوز بعضهم أن يوقف على (آذناك) ثم يبتدأ بالنفي (ما منا من شهيد)^(٥٨).

أما عبد الرحمن أيوب الذي تبنى منهج التحليل الشكلي^(٥٩) في وصف الظاهرة اللغوية، فعرض للظاهرة على أساس معايير هذا المنهج، ذاهباً إلى أنّ النحاة قد أخطأوا التوفيق بعض الشيء^(٦٠)، ومما سجّله في مسألة التعليق معترضاً على النحاة:

* أنه لو صحّ أنّ كان الفعل المعلق عاملاً في المحل، لما كان لأداة التعليق الصدارة. وينقل عن ابن عقيل (٧٦٩هـ) أنه حدّد التعليق بأنه عدم عمل الفعل في اللفظ وعمله في المعنى، ثم يتساءل: ما هو العمل في المعنى؟ هل العمل شيء آخر غير ظهور العلامة الإعرابية أو تقديرها أو القول بإعراب الكلمة على المحل؟ أم انه مجرد العلاقة بين العامل والمعمول؟

ويخلص إلى القول إنه لو كان العمل في المعنى يعني العلاقة المعنوية بين العامل ومعموله لامتنع (الإلغاء) امتناعاً تاماً؛ وهذه العلاقة موجودة بين "ظن" العامل، وبين معموليّه: زيد، وقائم، إذا قلت:

زيد ظننت قائم

- لا نعلم ما إذا كان الفريقان قد اتفقا...

- لسنا ندري ما إذا كان هذا الجيل قادراً على

مواجهة تحديات المستقبل...

فالفعلان (نعلم) و(ندري) معلقان عن العمل، والمعلق (إذا) الشرطية، و"ما" زائدة.

معالجات المحدثين للظاهرة

تفاوتت معالجات المحدثين لظاهرة التعليق، فمنهم من تناول مسألة أو مسائل منها، كإبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو"، وعبد الرحمن أيوب في كتابه "دراسات نقدية في النحو العربي"، ومنهم من جاء تناوله شاملاً، كما فعل عبد القادر الفاسي الفهري في كتابه "اللسانيات واللغة العربية".

أما إبراهيم مصطفى فجاءت معالجته جزئية تتمثل في أنّ الجملة المعلقة ليست مرتبطة بما قبلها، بل مستقلة عنه؛ قال^(٥٣): "وما الأدوات التي عدّها النحاة معلقةً للفعل عن العمل إلا دلائل على أنّ الكلام الثاني مستقلّ يقصد إلى الإخبار به، فيذكر معه ما يشهد بابتداء الكلام واستئنافه، وأنه لم يجرى بمنزلة اللاحق وإن جاء في اللفظ متأخراً".

وتكفل بالردّ على إبراهيم مصطفى بعض المحدثين محتجاً بأن ما بين أيدينا من الشواهد القرآنية وكلام العرب يقتضي "من جهة المعنى أنّ يكون الفعل متعلقاً بما قبله، وأنّ يكون ما بعد أدوات التعليق متعلقاً بالفعل؛ فيكون تالياً في المعنى كما هو تال في اللفظ، ولا يجوز أن يكون مبتدأ به على استقلال"^(٥٤) ويورد أمثلة يؤيد بها ما ذهب إليه.

ويذهب آخر إلى أنّ ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى وهمّ ظاهر؛ لأنّ ما بعد الأداة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بما قبله، ولو فصلته عنه لتفكك النظم؛ ففي قوله تعالى:

- ﴿ فلينظر أيها أركى طعاماً ﴾ [الكهف، الآية ١٩]

الجملة المعلقة (أيها أركى طعاماً) مرتبطة بقوله (فلينظر) "وإنّ قطعتها عنه لم تجد المعنى يستقيم، فماذا ينظر إذا لم يكن القصد ربط النظر بالطعام؟"^(٥٥).

وليس ما ذهبنا إليه على إطلاقه، فالأصل أن تكون الجملة المعلقة مرتبطة بما قبلها كما وصفاً، إلا أنّ الفيصل في الوصل والفصل هو السياق وقرائنه، تأمل قوله تعالى:

- ﴿ يعلمون ظاهراً من الحياة الدنيا وهم عن الآخرة هم غافلون أو لم يتفكروا في أنفسهم ما خلق الله السموات والأرض وما بينهما إلا بالحق وأجل مسمى وإن كثيراً من الناس يلقاء ربهم لكارفون ﴾ [الروم، الآية ٨].

فقد أجاز أبو حيان في (ما خلق الله...) وجهين^(٥٦):

- إما أن تكون مستأنفة لا تعلق لها بما قبلها، ويبيّن ذلك

بسبب أصل مُهمّ بنوا عليه نظريتهم، ألا وهو مبدأ العمل، فكان الإعراب المحلي تنكيراً بوجود علاقة تربط بين العامل والمعمول، إن لم تكن لفظاً فوقياً ومحللاً.

* ولا يستقيم ما ذكره من أنّ الفعل المعلق إذا كان عاملاً في المعنى امتنع الإلغاء؛ لأنّ الإلغاء ليس بلازم، بل هو جائز، فحيث جاز الإلغاء جاز الأعمال، وهذا بخلاف التعليق فإنه لازم. وأما مساواته بين "ظننت زيدا قائماً" وبين "زيد ظننت قائم" فليس بصحيح؛ فمعنى المثال الأول أنك تخبر مخاطبك بما في ذهنك من الظنّ في قيام زيد، وأما معنى المثال الثاني فهو أنك بنيت كلامك على اليقين أولاً، ثم اعترضك الظنّ وأنت تتكلم فقلت ما قلت، كما تقول: زيد - غفر الله له - مسيء؛ فجملة "غفر الله له" معترضة، وكذا جملة "ظننت"، والكلام معقود على: زيد قائم، وهذا خلاف الجملة الأولى^(١٥). وعليه فالمثال الأول جملة واحدة، والثاني جملتان، وليست العلاقة بين "ظننت" و"زيد قائم" في المثال الثاني علاقة عامل بمعمول، فالكلام هنا كلامان.

* أما تحكيم النحاة المنطق وغيره من العلوم في استنباط قواعد اللغة فلم يعد أمراً ذا بال، فقد أفاد التحويليون بالمنطق في بناء نظريتهم^(١٦)، مما يعني أن لعلم اللغة أن ينتفع بما شاء من العلوم الأخرى، كالفلسفة والمنطق والرياضيات وعلم النفس وعلم الاجتماع؛ ولذا لا يُعدُّ التأثير بهذه العلوم مَطْعناً في العمل النحوي.

وواضح مما تقدّم التزام أيوب بأنظار مدرسة التحليل الشكلي في كل نقداته؛ ولذا فهو يُبعد التعليقات الفلسفية، كما يستبعد المعنى والتقدير والتأويل، ولا يستشعر المرء أنه أقام بنیان نقده على بنیان محكم، كما انه بالغ في الأخذ بمعايير هذه المدرسة مما أفقده جانباً من الموضوعية التي يتسم بها علم اللغة الحديث^(١٧).

أما عبد القادر الفاسي الفهري فقد أقام أنظاره من خلال تمثّل النحو العربي وتقويمه، وتمحيص الأنظار الحديثة، متكناً على النظرية المعجمية الوظيفية كما طوّرتها، في إطار النحو التوليدي التحويلي، الباحثة الأمريكية برزنان "J.Bresnan"^(١٨) وهو يسعى، فيما يقدمه من أبحاث ودراسات، إلى وصف العربية الحالية وصفاً كافياً يُساعد في بناء نظرية في اللغة العربية؛ لأنه يرى أنّ المعطيات التي وجدها عند النحاة القدامى معطيات ناقصة.

والبديل الذي يطرحه يقوم على أن تكون اللسانيات العربية لسانيات ظواهر؛ وذلك ببناء نظريات أو أنحاء ذات كفاية تفسيرية تستطيع إعطاء مضمون للغة العربية على أنها

بالإلغاء. الفعل ظن لتوسطه، ولا يقبل إنساناً عدم التساوي في المعنى بين: "ظننت زيدا قائماً" و"زيد ظننت قائم"^(١١).

* إن تحليل النحاة للتعليق بوجود ما له الصدارة، يراه من باب تحكيم المنطق في قواعد اللغة، يقول^(١٢): "تري هل يحكمّ النحاة هذا المنطق في استنباط قواعد اللغة، أم يحكمون الواقع اللغوي الذي لا يلتزم بهذا النوع من التفكير المنطقي".

* إن تحليل النحاة لاختصاص التعليق بالأفعال القلبية كان بسبب:

- إن هذه الأفعال متناولها الأحداث التي تدل عليها أسماء الفاعلين والمفعولين وليس متناولها الأشخاص أو الذوات، بعكس غيرها من الأفعال - كأفعال التحويل - التي تؤثر في الذوات، بقلها وتحويلها.

- وإن هذه الأفعال ضعيفة، من حيث خفاء معانيها لكونها باطنية، ويعلق على ذلك بقوله: "هذا هراء فلسفي لا أكثر ولا أقل، إن صحّ أن يوصف الهراء بأنه فلسفة".

ومن يتدبر آراء أيوب يلحظ أنها تلتزم التزاماً حاداً بأنظار المدرسة الشكلية، وهذا الالتزام جعله يتجنّب على مواقف النحاة وأن يقع أحياناً في الخطأ، وهاك بيان ذلك:

* إن كلاً من الفعل والأداة المعلقة يطلب المعمول من جهة دلالية مخصوصة، كما سبق أن بينا، وهذا يؤدي إلى تسلط معنيين على معمول واحد، أو إن شئت على موقع واحد؛ وهذا يقضي إلى التناقض، ولذا أبقيت الجمل التي دخلت عليها الأداة على الصورة الجمالية، فلم يعمل الفعل في اللفظ وعمل في المعنى، وهذا نظير قولنا:

سرّني أنّ زيداً منطلقاً

فالفعل "سرّ" يقتضي فاعلاً يتوجّه إليه، وأنّ تقتضي معمولين، فأعملت الفعل في معمول معنوي، هو الذي عملت فيه "أنّ" لفظاً ومعنى، وإنما كان هذا لامتناع أنّ يعمل الفعل فيما عملت فيه "أنّ"؛ إذ لا يصح أن تقول:

سرّني زيداً منطلقاً^(١٣).

* وغاب عن صاحب "دراسات نقدية" أنّ القول بالإعراب المحلي عند النحاة لم يكن لتعيين الوظيفة النحوية للبنية الصرفية، مفردة كانت أم مركبة، التي لا تظهر عليها علامات الإعراب، وإنما كان لاعتمادهم على أصول مجردة في وصف الظاهرة النحوية، فهم لا يكتفون بوصف الظاهر، بل ينظرون إلى البنية العميقة، فالقول بالإعراب المحلي يلتفت فيه إلى الموقع؛ فمحلّ المفعول به - مثلاً - النصب، فإذا وقعت كلمة مفردة أو جملة موقعة نبيه على أنّ الأصل في هذا الموقع النصب^(١٤).

وفات أيوب، أيضاً، أنّ القول بالإعراب المحلي كان

مركبات أخرى" (٧٣).

* ونظرية في التفريع المقولي "Subcategorization" تمثل للسياق التركيبي الذي تظهر فيه الوحدة المعجمية؛ بيان الوظائف النحوية "Grammatical Functions" التي ترتبط بها، والأدوار الدلالية "Semantic Roles" التي تحتاج إليها الوحدة المعجمية، كالفعل (مثلاً) ليتَمَّ معناها؛ ففي جملة نحو:

- ظنَّ زيدٌ عمراً ركباً.

يرى الفهري أن هناك ثلاث وظائف متصلة أو متبنيّة على الفعل: الفاعل والمفعول، وما أسماه بالفضلة الحملية "Predicate Complement" ويفرق الفهري بين وظيفتين في هذا السياق، هما: وظيفة المفعول التي يمثلها (عمراً)، ووظيفة الفضلة الحملية ويمثلها (راكباً)، ويظهر الفرق بين الوظيفتين في البنية الحملية للجملة؛ إذ لا يظهر في هذه البنية إلا وظيفتان دلالتان: الوظيفة التي يقوم بها الفاعل والوظيفة المنسوبة للفضلة الحملية، ولا يمثل المفعول دوراً دلاليّاً قائم الذات.

وباعتبار الفضلات الحملية يقسم الأفعال إلى ثلاثة أقسام (٧٤):

* أفعال لا تطلب إلاّ جملاً خبرية، نحو: ثَبِتَ، اتَّضح... تقول: ثبت أن المسألة معقدة، ولا تقول: ثبت هل المسألة معقدة.

* أفعال لا تطلب إلاّ جملاً استخبارية، نحو: سأل، استفهم، نظر... تقول: سألته هل جاء زيد؟ ولا تقول: سألته إن زيداً جاء.

* أفعال تطلبها معاً، نحو: علم، درى، عرف... تقول: علمت أن زيداً قائم. وتقول: لا أعلم هل زيد قائم؟ وفي ظل هذا يفرق بين "يعرف" في الجملة:

- يعرف زيد من جاء "إذا عدت من موصولة" والجملة:

- يعرف زيد من جاء؟ "إذا عدت من استفهامية"

متكناً في بيان هذا الفرق على نص نقله عن الرضي الأسترابادي، ثم يبيّن أن الفرق في التركيب ينسب عليه فرق في الإعراب؛ يقول: إذا كانت (من) موصولة فهي تنتسب إلى النواة الوظيفية للفعل، وداخل هذه النواة يقوم هذا المركب بدور المفعول فيأخذ علامة النصب التي تتسرب إلى رأس المركب، كما في:

- عرَفْتُ اللذين جاءا

أمّا الاستفهامية فهي جملة رأسها هو الفعل، ولا يُمكن أن يتسرب الإعراب إلى المركبات الاسمية الموجودة داخلها بموجب مبدأ المحلّية الصرفة.

لغةً طبيعية، وتكون المفاضلة بين هذه الأنحاء على أساس الكفاية والوضوح والبعد عن التخمين (٦٩).

انطلق الفهري في تناول ظاهرة التعليق عند القدماء من ذكر الأحكام والضوابط التي ذكرها في الظاهرة، ثم سجّل على النحاة في تحليلهم لها الملاحظات التالية:

* أن مفهوم التعليق عندهم مفهوم عاملي إعرابي مرتبط بوجود "إعراب تقديري" وحثهم في ذلك أن الإعراب يظهر أثره في العطف، كما يتضح من المثال الوحيد الذي يذكرونه في التمثيل لهذه الظاهرة، وهو:

- علمت لزيداً قائمً، وبكراً قاعداً

ومصدر التحفظ لديه أن النحاة أقاموا هذا المفهوم على نوع واحد من الجمل؛ وبسبب ذلك يرى أنه لا حاجة إلى القول بالإعراب التقديري ما دام أمامنا نوع واحد، ومن الممكن - كما يقول - أن نُقدّر فعلاً قبل الواو يعمل في "بكر" (٧٠).

* إن القول بالإعراب التقديري لا يُفسّر كيف يتسرب هذا النصب إلى المركب الاسمي أو الوصفي إلى الجملة بعده، ويمثل لذلك بجملة الحال، فكما أن هذه الجملة في حكم المنصوب، ومع ذلك لا يتسرب نصبها إلى المكونات الموجودة بالضرورة، فلو كان هذا صحيحاً لنطقت بنصب الجزأين في الجملتين:

- لقيت زيدا أعصابه متوتراً.

- لقيت زيدا والمطر نازل.

وذلك مُحال، على حدّ قوله (٧١).

* إن الظواهر المذكورة في باب التعليق، كالاستفهام والنفي ولام الابتداء؛ لا يُوحد بينها شيء، لا تركيبياً ولا دلاليّاً؛ إلاّ أنها تراكيب جمليّة تتصدّرها أداة، سماها تراكيب مصدرية أو متممة "Complementizer Phrase"، لا يعمل الفعل الذي قبلها (أي قبل الأداة) في الجملة التي داخلها.

* إن إقحام الاستفهام في باب التعليق لا مبرر له، "ما دام الاستفهام لا يُعطف على الخبر. حينما نُقحم الاستفهام... نفترض افتراضاً يستحيل وجود معطيات تدعّمه أو تنفيه" (٧٢).

ويخلص الفهري إلى القول إن مفهوم التعليق يرتبط بتصورات كثيرة، يغلب على ظنه أنها غير صحيحة، والبدائل التي يطرحها لوصف المعطيات والظواهر التي أوردها النحاة في هذه الظاهرة تحتاج إلى بناء:

* نظرية في الإعراب "Case Theory" تقول بالمحلّية الصرفة "Strict Locality" التي تنصّ على "أن القاعدة الإعرابية لا يتعدّى ميدانها المركب الواحد، ولا تخترق حدود

* يَعتدّ الفهري طبيعة المكونات في التّركيب قيّداً في المحلية الصّرفة التي نادى بها: فإذا كان المكون بسيطاً مفرداً ينتسب إلى النواة الوظيفية للفعل تَسرّب الإعراب إلى رأسه، وأمّا إذا كان مركباً، كالجملّة الاستفهامية المعلقة، لم يتسرّب الإعراب إلى المركبات الاسمية الموجودة داخلها بموجب مبدأ المحلية الصّرفة، وبالتالي يمتنع أن يتسرّب الإعراب إلى مركبات تابعة، بالعطف أو غيره.

أما النّحاة فالمعوّل عليه في العطف وغيره عندهم، كما ذكرنا، الموقع أو المحل، وليس طبيعة المكونات، مفردة كانت أم غير مفردة، بسيطة كانت أم مركبة؛ ولا شك في أن اعتبار الموقع في التحليل النّحوي أيسر مما ذهب إليه الفهري.

* إن الاستفهام في ظاهرة التعليق له ما يُبرره، ولم يُقحمه النّحاة في التعليق إقحاماً؛ ذلك انهم وجدوا كلمات لها الصّدارة، كأدوات الاستفهام، تتصدّر جملها كما تتصدّر أدوات النفي (ما، إن، ولام الابتدء) جملها، فكما أن أدوات النفي ولام الابتدء تعلق الفعل وكذا أدوات الاستفهام؛ لذا أثبتوا الاستفهام في باب التعليق.

* أمّا الوظيفتان الداليتان اللتان تظهران في البنية الحملية للجملّة؛ فمسبوق بقول النّحاة الذي ذكرنا صدر هذا البحث: إن المفعول الثاني هو الذي تتمّ به الفائدة الأساسية؛ لأنك إنما ذكرته لتجعل خبر المفعول الأوّل (وهو في الأصل مبتدأ يعرفه المخاطب) يقيناً أو شكاً، كما قال الرضي الأسترابادي.

خاتمة

وهكذا حاول هذا البحث أن يتناول بالدرس والتمحيص ظاهرة التعليق، بوصفها سمة من سمات الأفعال القلبية؛ فصدّر في معالجتها عن ثلاثة مؤلفات شكّلت خيوطه الرئيسية، وتتمثل في: المعطيات التي أوردتها النّحاة في الظاهرة في مستوياتها التركيبية والدلالية؛ حيث بيّن البحث المقصود بالأفعال القلبية، والتعليق وحقيقته وما يفرزه من ظواهر، وما يُعلّق من الأفعال، وفصل في الاستفهام الواقع في التعليق، أنماطه ومعناه، كما عرض للجملّة المعلقة وفائدة العطف عليها.

كما تتمّثل في شواهد التعليق في الاستعمال القرآني؛ حيث استقرأ الظاهرة في الأسلوب القرآني، وما سجّله المعربون في تحليلها.

وتتمّثل أيضاً، في معالجات المحدثين للظاهرة من خلال ما تبوّأوا من أنظار؛ حيث عرض لثلاث مقاربات في أعمال: إبراهيم مصطفى، وعبد الرحمن أيوب، وعبد القادر الفاسي

هذه أنظار الفهري وملاحظاته على ظاهرة التعليق، وهي بعامّة، تتسم بالموضوعية، وتظهر أنّ صاحبها ذو كفاية عالية في هذا المجال، على أنّ لنا بعض المآخذ التي تتمّثل في:

* لا نوافق الباحث فيما ذهب إليه من أنّ معطيات القدماء ناقصة لا تصلح للانتفاع بها في بناء نظرية عربية؛ إذ لا بد من الإفادة من معطيات القدماء مهما أصل أي باحث وشاهد؛ لأننا لا نستطيع أن ننسلخ منها، كما أكد على ذلك كثير من الباحثين المحدثين، وهو نفسه أفاد منها في مواضع كثيرة من دراساته، ومنها هذه الدراسة.

* غاب عن الفهري أنّ النّحاة القدامى كانوا يقصدون بالأمثلة التي تناولوها على مرّ العصور، مثل: "ضرب زيد عمراً" و"زيد قام" والمثال الذي ذكره عن الرضي الأسترابادي... وغيرها من الأمثلة - كانوا يقصدون بها النموذج التركيبي التجريدي دون المثال الواقعي.

* ما قدره لنصب "بكر" في المثال لا يطعن بالقول في الإعراب المحلي، وآية ذلك ما ذكرناه في توجيه نصب "موجعات" في بيت كثير عزة، فاختلف الآراء لا يُعدّ نقيصة، بل هو من مقتضيات كل بحث في أي ميدان من ميادين المعرفة.

* ما ادعاه من أن النّحاة ما قالوا في الإعراب المحلي إلا لظهور أثر الإعراب بالعطف على الجملّة المعلقة؛ ليس صحيحاً، وصوابه أن هذا الإعراب، عند النّحاة، يلتفت فيه إلى الموقع وأنه تذكير لأصل مهم عنهم انبت عليه فكرة "العمل" التي تقوم على ارتباط عامل بمعمول لفظاً أو معنى، وقد وضحناه، أيضاً، في ردنا على أيوب.

* وقع الفهري في الخطأ حين ذهب إلى أنّ النّحاة لم يبيّنوا كيف تسرّب الإعراب إلى المركب الاسمي أو الوصفي داخل الجملّة المعلقة، وهذا ما يرفضه هو، والصواب أنهم لم يقولوا بهذا التسرّب حتى يَعدّه نقصاً، فليس من أصولهم ذلك؛ فأصولهم التي تنظّم نقاشهم وتحفظ وحدة صناعتهم تقوم، في تحليل التراكيب، على الاعتداد بالموقع أو المحل، والعطف على المحل معناه إمكان تسلط العامل على المركب المعطوف على الجملّة المعلقة وإمكان ظهور الإعراب عليه إذا كانت بنيته تسمح بذلك؛ فليست المسألة، إذن، مسألة تسرّب أو نفاذ إعرابي^(٧٥). وإنما ذهب الفهري إلى رفض القول بالعطف على المحل لمناداته بالمحلية الصّرفة في الإعراب، أي لا يتجاوز الإعراب ميدان المركب الواحد، وهذا أمرٌ تدحضه الشواهد، وإن كانت قليلة، ومنها الشاهد الذي ذكره الفهري في حديثه عن التعليق، كما إن القول بالمحلية الصّرفة وتعليق العمل باللفظ الذي قال به النّحاة ليس بينهما كبير فرق^(٧٦).

علامات الإعراب، وإنما كان لاعتمادهم على أصول مجردة في وصف الظاهرة اللغوية، فهم لا يكتفون بالظاهر بل ينظرون إلى البنية العميقة؛ فالقول بالإعراب المحلي يُلْتَفَت فيه إلى الموقع، وهو دال على وجود علاقة بين عامل ومعمول، إن لم يكن لفظاً فحلاً وموقِعاً؛ ولذا فإن أطراح هذا الإعراب يفوت ما يترتب عليه من فائدة معنوية ولفظية.

- وبالرغم مما قدّمه المحدثون من ملاحظات مفيدة تُعِين على فهم الظواهر اللغوية؛ تبقى الحاجة إلى الانتفاع بمعطيات القدماء قائمة مهما أصل أي باحث؛ فالأنظار الحديثة لا تلغي القديمة وإنما تسهم في تطويرها، كما إن كثيراً مما نادى به المحدثون، في معالجتهم الظاهرة، لا يُعَدُّو أن يكون، في أكثره، استبدال مصطلح بمصطلح، كما فعل الفهري بالقول بالمحلية الصرفة التي لا تفرق عن تعليق العمل باللفظ الذي قال به النحاة، أو أن يكون مما تبوّه من أنظار نادى بالبعد عن التعليل والتقدير والتأويل وعدم الخضوع للمنطق والفلسفة فحاكموا النحو العربي من خلال هذه الأنظار، كما هو صنيع أيوب في محاولته، وهي أمور لم تُعَدُّ ذات بال؛ فقد أفاد التحويليون بالمنطق وأخذوا بالتأويل في بناء نظريتهم؛ مما يعنى أن لعلم اللغة أن ينتفع بما شاء من العلوم الأخرى.

الفهري، وقد حاورها البحث فبين ما لها وما عليها.

وتقتضي منهجية البحث أن أشير إلى النتائج التالية:

- كَشَفَ البحث عن حقيقة ظاهرة التعليق بنية ودلالة، ورأى أن صدور النحاة عن أن التعليق إبطال العمل لفظاً لا معنى - يقترّب من فكرة الأقواس عند علماء الرياضيات أو مما يُعرف بالمركب المُتمم "Complementizer" عند التحويليين، وهذا المركب لا يعمل الفعل الذي قبله في الجملة التي بعده.
- صنّف البحث الأفعال القلبية من حيث دلالاتها إلى: ما يُفيد الشك، أو صريح العلم والمعرفة، أو ما يطلب به العلم أو الاستعلام.
- الاستفهام في باب التعليق لا يراد به معناه الحقيقي، بل يراد به الخبر، وأنه ليس مُقْحَمًا على الظاهرة، خلافاً لمن زعم ذلك من المحدثين.
- أظهر البحث انسجام كثير من الضوابط والأحكام التي أصّلها النحاة مع واقع الاستعمال اللغوي من خلال الآيات الكريمة التي رصدها واستقرأها.
- إن النحاة حين كانوا يقيمون أحكامهم على أمثلة أنشأوها؛ كانوا يقصدون بها النموذج التركيبي المجرد، وهذا لا يُعَدُّ مطعناً أو نقيصة في عملهم.
- إن القول بالإعراب المحلي عند النحاة لم يكن لتعيين الوظيفة النحوية للبنية الصرفية التي لا تظهر عليها

الهوامش

- (١٠) أما الأخرى فهي: الإلغاء، وهو إبطال العمل لفظاً ومحللاً، والاستغناء عن المفعولين بالمصدر المؤول، وجواز وقوع فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين.
- (١١) شرح كافية ابن الحاجب، ج٤، ص ١٥٩.
- (١٢) شرح المفصل، ج٧، ص ٨٦. وانظر في تفصيل ذلك: الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص ٢٥٧ - ٢٥٨.
- (١٣) الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج٤، ص ١٥٩.
- (١٤) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ص ٢١١.
- (١٥) الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص ٢٣٩.
- (١٦) ذهب ابن مالك وابن هشام الأنصاري إلى أنها معلقة للفعل عن العمل، وذهب سيبويه والرضي وجمهرة النحاة إلى أنها لا تعلق. انظر: الأزهرى، شرح التصريح، ج١، ص ٢٥٥؛ والرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج٤، ص ١٦٠؛ وشرح ابن عقيل على الألفية، ج٢، ص ٥١.
- (١٧) عدا (أن) المفتوحة فليس لها الصدارة.
- (١٨) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ص ٥٣٨.
- (١٩) المقتضب، ج٣، ص ٢٦٧. وانظر: ابن يعيش، شرح

- (١) أما من حيث الضابط الثاني، فهي: مقيدات مرتبطة بالنواة الاسنادية نفسها، ومقيدات مرتبطة بأحد ركني الإسناد. انظر في تفصيل ذلك: السيد، بنية الجملة في اللغة العربية، ص ٤٣-٤٤.
- (٢) ومنها ما لا يدخل على المبتدأ والخبر كأفعال التصيير.
- (٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٧، ص ٧٨.
- (٤) يقسم علم اللغة الحديث الفعل إلى قسمين من حيث الحدث: الفعل الحركي "Dynamic Verb" يدل على الحدث والزمان، نحو: كتَبَ، ضَرَبَ... والفعل السكوني. انظر: إن سوب لي، الفصائل النحوية في اللغة العربية، ص ٧٤.
- (٥) هناك تصنيف آخر. انظر: الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص ٢٤٧، والأشموني، شرح الأشموني على الألفية، ج٢، ص ٢٤.
- (٦) الكتاب، ج١، ص ٤٠.
- (٧) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٧، ص ٧٨.
- (٨) شرح كافية ابن الحاجب، ج٤، ص ٤٨.
- (٩) الكتاب، ج١، ص ٤٠-٤١.

- (٣٤) يعطف كل جزء من جزأها على ما يقابله في الجملة المتبوعة المعطوف عليها.
- (٣٥) انظر: السامرائي، معاني النحو، ج٢، ص ٤٥٨-٤٥٩.
- (٣٦) الكتاب، ج١، ص ٢٣٦.
- (٣٧) انظر: عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، ج٢، ص ٦٠٤ وما بعده.
- (٣٨) الكشاف، ج٤، ص ١٩٨، والبحر المحيط، ج٧، ص ٥٠٤.
- (٣٩) البحر المحيط، ج٧، ص ٧٧-٧٨، ج٨، ص ٢٩٧.
- (٤٠) السابق، ج٢، ص ٢٩٧.
- (٤١) السابق، ج٣، ص ٤٢٨.
- (٤٢) السابق، ج٤، ص ٤٣١.
- (٤٣) السابق، ج٥، ص ١٣١.
- (٤٤) انظر: البحر المحيط، ج٧، ص ٤٨.
- (٤٥) انظر في مزيد من شواهد هذه المعلقات: عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ق٤، ج٢، ص ٦١٦-٦٢٦.
- (٤٦) في البحر المحيط، ج٦، ص ٣٤٥ "والكوفيون يجرون (لعل) مجرى (هل)، فكما يقع التعليق بـ (هل) كذلك بـ (لعل). ولا أعلم أحداً ذهب إلى أنّ (لعل) من أدوات التعليق، وإن كان ذلك ظاهراً فيها".
- (٤٧) البحر المحيط، ج٨، ص ٣٣٥.
- (٤٨) انظر: السابق، ج٧، ص ٢٠٣.
- (٤٩) السابق، ج٢، ص ٢٩٤، ولكن أبا حيان يعدل عن هذا في بعض المواضع فيجعل الجملة المعلقة في موضع نصب بنزع الخافض. انظر: البحر، ج٨، ص ٤٤٣، ج٤، ص ٤٣١.
- (٥٠) الكشاف، ج٤، ص ٥٦٣.
- (٥١) البحر، ج٨، ص ٢٩٧، وانظر هذه المواضع في البحر: ج٣، ص ٤٦٦، ج٧، ص ٥٠٤، ج٨، ص ٣١٥. ولكن أبا حيان يعدل عن هذا، في بعض المواضع، فيجعل الجملة المعلقة منصوبة بنزع الخافض، انظر: ج٨، ص ١٩، ص ٣١٥.
- (٥٢) انظر: أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ٢٢٤.
- (٥٣) إحياء النحو، ص ١٤٩.
- (٥٤) عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ص ٢٠٧.
- (٥٥) السامرائي، معاني النحو، ج٢، ص ٤٥٦.
- (٥٦) انظر: البحر، ج٧، ص ١٦٣، والزمخشري، الكشاف، ج٣، ص ٤٥٣.
- (٥٧) انظر: البحر، ج٧، ص ٥٠٤.
- (٥٨) انظر: السابق، ج٧، ص ٥٠٥، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج٧، ص ٥٣٤.
- (٥٩) مجمل تعريفات النحاة العرب المحدثين لهذا المنهج تتلخص في أنه منحي يقوم بدراسة الواقع اللغوي ووصفه مستبعداً العلة والعامل والفلسفة والمنطق عند التحليل. والنحو عند اتباع هذا المنهج علم تصنيفي غايته الأساسية استقراء
- المفصل، ج٧، ص ٨٦-٨٧.
- (٢٠) انظر: شرح كافية ابن الحاجب، ج٤، ص ١٦٥.
- (٢١) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٧، ص ٨٧، والرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج٤، ص ١٦٥.
- (٢٢) لم أهدت إلى قائله. انظر: أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج٧، ص ٢٥٩، وخالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص ٢٦٦.
- (٢٣) شرح كافية ابن الحاجب، ج٤، ص ١٦٣-١٦٤. وانظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٢٣٦.
- (٢٤) السابق نفسه، ج٤، ص ١٦٤.
- (٢٥) البحر المحيط، ج٢، ص ٢٩٤.
- (٢٦) انظر في ذلك: سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٢٣٩ - ٢٤٠، والرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج٤، ص ١٦٢، وعزيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول، ج ١، ص ٥٤٨ - ٥٥٥.
- (٢٧) انظر: شرح كافية ابن الحاجب، ج٤، ص ١٦٣.
- (٢٨) انظر في هذا التفصيل: الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج٤، ص ١٦٥، وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ص ٥٤٣ - ٥٤٥.
- (٢٩) كذا في شرح كافية ابن الحاجب، ج٤، ص ١٦٦. ويجوز أن تكون الجملة المعلقة منصوبة بنزع الخافض، وجعلها ابن عصفور سادة مسد المفعولين؛ لأنه لا يعلق عنده من الأفعال غير "علم" و"ظن" وأخواتهما، حتى يُضمّن معناهما. انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ص ٥٤٣-٥٤٤.
- (٣٠) الجملة المعلقة في موضع المفعول الزائد للفعل بسبب التضمين، وهذا كما جاء في باب المفعول المطلق في "عَمَرَكَ اللهُ: إِنَّ الكاف مفعول أصل الفعل ولفظ "الله" مفعول الفعل المضمّن. انظر: الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج٤، ص ١٦٦.
- (٣١) اختلف في الجملة التي يُذكر فيها مفعول الفعل ثمّ تتلوه الجملة المعلقة، انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٥٤٥.
- (٣٢) اختلف النحاة في محل الجملة المعلقة بغير الاستفهام، فقيل: في محل نصب، وهو مذهب بصري، وقيل: لا محل لها، انظر: الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص ٢٥٧.
- (٣٣) ديوانه: ج١، ص ٣٧. واستدل به ابن عصفور على عطف "موجعات" على محل الجملة المعلقة. ويحتمل أن تكون (ما) زائدة (البكا) مفعول به، وعطف موجعات عليه، ويحتمل أن يكون الأصل: ولا أدري موجعات؛ فيكون من عطف الجمل، أو أن تكون (لا) نافية للجنس (موجعات) اسمها وخبرها محذوف، وعلى هذه الاحتمالات لا يكون البيت شاهداً على المسألة. انظر: مغني اللبيب، ص ٥٤٦. والبغدادي، خزنة الأدب، ج٢، ص ٣٧٨.

- (٦٨) يقوم بناء هذه النظرية على التحليل الذي يعتمد على الخصائص الدلالية للمفردات وتوضيح بنية التراكيب وتحديد أوصافها من حيث الصحة والخطأ، وقد أثر هذا الاتجاه في تحديد دور مهم للمعجم في تشكيل بنية النحو. انظر: الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص ٨١-٨٢، والسيد، بنية الجملة العربية في ضوء المنهج الوصفي والتحويلي، ص ٥٩ - ٦٠.
- (٦٩) انظر: الفهري، لسانيات الظواهر وباب التعليق، ص ٣٣.
- (٧٠) انظر: الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص ٢٣٨.
- (٧١) انظر: الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص ٢٣٩.
- (٧٢) الرجوع السابق نفسه والصفحة نفسها.
- (٧٣) السابق، ص ٢٤١.
- (٧٤) انظر: الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص ٢٤٢.
- (٧٥) ويمكن تطبيق ما قلناه على جملة الحال التي مثل بها، فمحل الحال النصب، والجملة "أعصابه متوترة" وقعت في هذا الموقع أو المحل، وهي بنية لا يظهر عليها النصب فاعتد المحل.
- (٧٦) انظر: موسى، مناهج الدرس النحوي، ص ٢٦٠.

- الصيغ... انظر في تفصيل ذلك: مبارك، مدخل للسانيات سوسير، ص ٦٣، وحجازي، أصول البنيوية في علم اللغة والدراسات الأنثولوجية، ص ١٦٠، والوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص ٧٩، وخليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ١٤١.
- (٦٠) دراسات نقدية في النحو العربي، ص ٢٢١.
- (٦١) انظر: السابق نفسه، ص ٢٢١-٢٢٢، وابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية، ج ٢، ص ٤٤-٤٥.
- (٦٢) السابق، ص ٢٢٤.
- (٦٣) انظر: السهيلي، نتائج الفكر، ص ٣٤٥.
- (٦٤) انظر في شيء من هذا: النجار، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقديدها، ص ١٦٧ - ١٦٩.
- (٦٥) انظر: السيد، التراكيب النحوية من الوجهة التداولية، ص ٦٣ - ٦٤.
- (٦٦) انظر: عبد الرحمن، تحليل المنطق للعبارة اللغوية وصياغته الصورية لها، ص ٣٨.
- (٦٧) انظر في شيء من هذا: موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي، ص ٢١٧.

المصادر والمراجع

- والدراسات الأنثولوجية، مجلة عالم الفكر، ١٩٧٢، مج ٣، ع ١، الكويت.
- خليل، حلمي، ١٩٨٨م، العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- الزمخشري، محمود بن عمر، ت ٥٢٨هـ، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ٤م، تح: محمد عبد السلام شاهين، ١٩٩٥، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت.
- السامرائي، فاضل صالح، ١٩٨٩م، معاني النحو، جامعة بغداد، بغداد.
- السمين، أحمد بن يوسف، ٧٥٦هـ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ١١م، تح: أحمد محمد الخراط، ١٩٨٦م، ط ١، دار القلم، دمشق.
- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي، ت ٥٨١هـ، ٨م، تح: محمد إبراهيم البناء، د.ت، دار الاعتصام، القاهرة.
- سبيويه، أبو بشر عمرو بن قنبر، ت ١٨٠هـ، كتاب سبيويه، ٥م، تح: عبد السلام هارون، ١٩٨٣م، ط ٣، عالم الكتب، بيروت.
- السيد، عبد الحميد مصطفى، ٢٠٠٠م، بنية الجملة في اللغة العربية، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، ٢٠٠٠م، مج ١٥، ع ٨، جامعة مؤتة، الكرك.
- _____، ٢٠٠١م بنية الجملة العربية في ضوء المنهج الوصفي والتحويلي، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ٢٠٠١م، ع ٧٥/١٩، جامعة الكويت، الكويت.

- ابن عقيل، عبد الله بن عقيل، ٧٦٩هـ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٤م، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، د.ت، ط ٢٠، دار التراث، القاهرة.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، ٦٤٣هـ، شرح المفصل، ١٠م، عالم الكتب، بيروت.
- أبو حيان، الأندلسي محمد بن يوسف، ت ٧٥٤هـ، تفسير البحر المحيط، ٨م، ط ٢، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- الأزهري، خالد بن عبد الله، (٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح، ٢م، دار إحياء الكتب العربية، مصر.
- الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، ت ٦٨٦هـ، شرح كافية ابن الحاجب، ٥م، تح: إميل بديع يعقوب، ١٩٩٨م، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- الأشموني، ت ٩٢٩هـ، شرح الأشموني على الألفية، ٣م، دار إحياء الكتب العربية، بيروت.
- الأنصاري، ابن هشام ت ٧٦١هـ، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ١م، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ١٩٦٤، ط ٦، دار الفكر، بيروت.
- أيوب، عبد الرحمن، د.ت، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، ١٠٩٣هـ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ط ١، دار صادر، بيروت.
- حجازي، محمود فهمي، ١٩٧٢، أصول البنيوية في علم اللغة

____، ١٩٨٥م، اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب.

لي، إن سوب، ١٩٩٨م، الفصائل النحوية في اللغة العربية، رسالة دكتوراة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

مبارك، حنون، ١٩٨٧م، مدخل للسانيات سويسير، ط١، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب.

المبرد، محمد بن يزيد، ٢٨٥هـ، المقتضب، ٤م، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، د.ت، عالم الكتب، بيروت.

مصطفى، إبراهيم، ١٩٥٩م، إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.

موسى، عطا محمد، ١٩٩٢، مناهج درس النحو في العالم العربي في القرن العشرين، رسالة دكتوراة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

النجار، لطيفة إبراهيم، ١٩٩٤م، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، ط١، دار البشير، عمان، الأردن.

الوعر، مازن، ١٩٨٨م، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ط١، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق.

____، ٢٠٠١، التراكيب النحوية من الوجهة التداولية، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، ٢٠٠١م، مج ١٦ / ٢٤، جامعة مؤتة، الكرك.

الصبان، أبو العرفان محمد بن علي، ١٢٠٦هـ، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٤م، دار إحياء الكتب العربية، مصر.

عبد الرحمن، طه، ١٩٧٦م، تحليل المنطق للعبارة اللغوية وصياغته الصورية لها، اللقاء المغربي الأول للسانيات والسيماثيات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.

عرفة، محمد أحمد، د.ت، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السعادة، مصر.

عزة، كثير، ديوان كثير عزة، ٢م، هنري بيرس، ١٩٣٠، الجزائر.

عزيمة، محمد عبد الخالق، ١٩٨٠م، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، مطبعة حسان، القاهرة.

الفهري، عبد القادر الفاسي، ١٩٨١م، لسانيات الظواهر وباب التعليق، ندوة البحث اللساني والسيماثي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، المغرب.

Sense Verbs and 'Al Ta'leeq' Phenomenon According to Modern Linguistics

*Abdulhameed M. Al Sayyed**

ABSTRACT

This paper discussed 'Al Ta'leeq' phenomenon in the sense verbs; to find out its rules, controls, structures, semantic and consequent appearance. The paper followed up what was mentioned by Arab grammarians concerning this phenomenon and the rules they rooted. The paper also expressed this phenomenon according to the style of the Holy Quran and discussed the studies of the modern linguists exploring their advantages and disadvantages.

After all discussions, the paper concluded the reality of the phenomenon; its structures and semantic. The paper supported the grammarian categories which are in harmony with the style of the Holy Quran. Also, the paper clarified that the modern linguists were affected by other opinions which are different from the Arabic grammar and its principles, so, their studies did not reflect a new opinion. This indicates that the development of the Arabic grammar should depend on the grammarians categories without moving it away.

* Department of Arabic Language, Faculty of Sciences and Arts, the Hashemite University, Zarqa, Jordan. Received on 29/7/2002 and Accepted for Publication on 30/3/2003.